Archives of Agriculture Sciences Journal
Print ISSN: 2535-1680
Online ISSN: 2535-1699

ARCHIVES OF AGRICULTURE SCIENCES JOURNAL

Volume 2, Issue 1, 2019, Pages 53–65

Available online at www.agricuta.edu.eg

DOI: https://dx.doi.org/10.21608/aasj.2019.65335

An analytical study to assess the impact of price and productivity policies for the most important food grain crops in Egypt

Al-Shishini A.S.M.*, El-Bardisy H.A.E.H.

Agricultural Economics Department, Faculty of Agriculture, Al-Azhar University, Assuit, Egypt

Abstract

The state directs economic resources to achieve the greatest possible economic and social returns. It is concerned with the implementation of a group of pricing and productivity policies which have a significant role in the performance of the agricultural sector, especially in strategic crops such as wheat and rice, to improve their productivity and to improve the competitive position in the external markets, the method of partial analysis and application of the partial equilibrium model, the policy analysis matrix, the use of financial and economic analysis to assess the production policies have been used. The study aimed at identifying the impact of price and productivity policies adopted by the state on the welfare of producers and consumers, the extent of loss of society and the revenues of the state. The study reached many results, including the following: First, using the partial balance model during the period (2000-2017), it was found that the society lost about 55.7% and 602 million pounds in production. The loss of consumption amounted to about 680.5 and 110.5 million pounds respectively. In terms of the rice crop, the welfare of the producers did not materialize, and the welfare of the rice consumers was achieved. As for the country's revenues, the state's revenues from foreign exchange amounted to LE 990.6 million and LE 24500 million. The government income for the wheat crop equivalent to 2880 million pounds, while the increase in government income for rice crop was estimated at about 20040 million pounds, and wheat and rice producers received support of about 7% and 43% respectively of the world price because they got a price higher than the world price, where the nominal protection coefficient was 1.07, 1.43 Respectively, during the period (2000-2017). Second, the results of the evaluation of the productive policy through the policy matrix in 2017 showed that the producers of wheat and rice crops receive 90% 65% of the value of their production from feddan at the world price of about 14174, 20864 pounds. This means that domestic prices are lower than their global theory and that they bear taxes and the production requirements for both wheat and rice support about 6% and 7% of the world price. The decrease of this subsidy means that the local price is close to the international price, and that there is a comparative advantage for Egypt in producing Wheat and rice crops for the year 2017. The study recommends the following: a) Work to increase the support of production inputs, so that they are available at reasonable prices, in order to ensure minimum agricultural price limits for wheat, commensurate with the international price. b) Preserving the foreign markets of rice, as Egypt has a productive and favourable advantage in the rice crop, contributing to the provision of foreign exchange.

Keywords: price policies, production policies, cereal crops, price levels, price alternatives.

* Corresponding author: Al-Shishini A.S.M.
E-mail address: shishiny_aas@yahoo.com

Copyright © 2019
(cc) BY-NC

دراسة تحليلية لتقييم أثر السياسات السعرية والإنتاجية لأهم محاصيل الحبوب الغذائية فى جمهورية مصر العربية

أيمن سعيد محمد الشيشينى ، حرب أحمد السيد البرديسى

قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر- فرع أسيوط ، جمهورية مصر العربية

المستخلص

تقوم الدولة بتوجيه الموارد الاقتصادية للحصول على أكبر عائد اقتصادي واجتماعي ممكن ، فهي تهتم بتطبيق حزم من السياسات التسعيرية والإنتاجية التي يكون لها دور كبير فى مستوى أداء القطاع الزراعى ، وخاصة فى المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والأرز ، بغرض الارتقاء بإنتاجيتها، وتحسين المركز التنافسي فى الأسواق الخارجية ، وقد تم استخدام أسلوب التحليل الجزئي وتطبيق نموذج التوازن الجزئي، و مصفوفة تحليل السياسات، واستخدام التحليل المالي والاقتصادي لتقيم السياسات الإنتاجية، لدراسة وتحليل وتقييم الآثار المترتبة على سياسات التدخل الحكومي التسعيرية مباشرة أو غير مباشرة، في الإنتاج وبنود التكاليف والعوائد ، وقياس كفاءة تلك السياسات ، واستهدفت الدراسة التعرف على أثر السياسات السعرية والإنتاجية التي انتهجتها الدولة ، على رفاهية المنتجين والمستهلكين ، ومدى خسارة المجتمع وعوائد الدولة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها ما يلى: أولا : باستخدام نموذج التوازن الجزئي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) تبين أن المجتمع يخسر فى الإنتاج حوالي ٥٥,٧ ، ٦٠٢ مليون جنية ، وبلغت الخسارة فى الاستهلاك حوالي ٦٨٠,٥ ، ١١٠,٥ مليون جنية على الترتيب، وعلى ذلك فإن خسارة المجتمع الكلية بلغت حوالي ٦٢٤,٨ ، ٤٩١,٨ مليون جنية لكل من القمح والأرز ، ولم تتحقق رفاهية المنتجين والمستهلكين لمحصول القمح ، أما بالنسبة لمحصول الأرز فلم تتحقق رفاهية المنتجين وتحققت الرفاهية لمستهلكي الأرز ، وبالنسبة لعوائد الدولة فبلغت حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ٩٩٠,٦ ، ٢٤٥٠٠ مليون جنية ، وانخفض الدخل الحكومي لمحصول القمح بما يعادل ٢٨٨٠ مليون جنية ، فى حين تحققت زيادة فى الدخل الحكومي لمحصول الأرز قدرت بحوالي ٢٠٠٤٠ مليون جنية ، وأن منتجي القمح والأرز يتلقون دعما بلغ حوالي ٧٪ ، ٤٣٪ على الترتيب من السعر العالمي نظرا لحصولهم على سعر يفوق نظيره من السعر العالمي ، حيث بلغ معامل الحماية الاسمي ١,٠٧ ، ١,٤٣ على الترتيب وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)(ثانيا : أوضحت نتائج تقييم السياسة الإنتاجية من خلال مصفوفة السياسات عام ٢٠١٧ أن المنتجون لمحصول القمح والأرز يتحصلون علي ٩٠ % ،٦٥٪ من قيمة إنتاجهم من الفدان بالسعر العالمي والبالغ حوالي ١٤١٧٤ ، ٢٠٨٦٤ جنية ، مما يعنى انخفاض الأسعار المحلية عن نظريتها العالمية ، وأنهم يتحملون ضرائب ضمنية تقدر بحوالي ١٠٪ ، ٣٥٪ على الترتيب وذلك فى عام ٢٠١٧ ، وأن مستلزمات الإنتاج لكل من القمح والأرز تدعم بحوالي ٦٪ ، ٧٪ من السعر العالمي وانخفاض هذا الدعم يعنى اقتراب السعر المحلى من السعر العالمي، وان هناك ميزة نسبية لمصر فى إنتاج محصولي القمح والأرز وذلك لعام ٢٠١٧.

كلمات دالة: السياسة الإنتاجية ، السياسة السعرية ، الحبوب الغذائية ، مستويات سعرية ، بدائل سعرية.

مقدمة

اتجهت الدولة المصرية منذ أوائل النصف الثاني من الثمانينيات تحديدا من عام ١٩٨٧م. إلى تحرير السياسة الزراعية ، والإعتماد على آليات السوق الحر، وانتهجت العديد من الإجراءات للإصلاح الإقتصادي، من أهمها تحرير الأسعار والتمويل من التسويق الإجباري إلى التسويق الإختياري، وإلغاء الدعم تدريجيا على مستلزمات الإنتاج الزراعى - الأسمدة والمبيدات والتقاوي - وكان الحد من تدخل الدولة فى الأنشطة الإنتاجية دافعا للقطاع الخاص ، ليكون الربح هو الحافز للنشاط الإقتصادي، مع استخدام المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية لتوجيه الموارد المجتمعية التوجيه الفعال وإعادة توزيع الدخل والموارد، بما يحقق زيادة الدخل الزراعى ورفع مستوى المعيشة (عبد الله وآخرون، ٢٠١٥)، وتواجه الدولة العديد من التحديات المرتبطة بقضية زيادة الإنتاج بصفه عامه لمواجه الاحتياجات المحلية وتنميه الصادرات الزراعية بصفه خاصة، للحصول على النقد الأجنبي اللازم للعديد من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لأن الأسعار هي المحرك الرئيسي فى توجيه الموارد الإقتصادية للحصول على أعلى عائد منها، فاتجهت الدولة لفرض حزم من السياسات الزراعية - سعريه وإنتاجية - بهدف توفير الحماية سواء من جانب المنتج أو المستهلك عن طريق فرض الضرائب أو الدعم (الشريف وآخرون، ١٩٩٣). ويعد محصولي القمح والأرز من الحاصلات الإستراتيجية الهامة، والتي تدخلت الحكومة بالسياسات التسعيرية لها - المباشرة والغير مباشرة – و كذالك فى السياسات الإنتاجية، فعلى الرغم من الإهتمام بالنواحي الفنية لمحصول القمح، واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والممثلة فى استنباط أصناف ذات إنتاجية عالية، فإن الكميات المنتجة من القمح تعجز على ملاحقة الزيادة المستمرة فى السكان (أمل، ٢٠١٥)، مما يجعل من الضروري الإتجاه للإستيراد لسد العجز فى الإنتاج لمواجهة الاحتياجات من هذا المحصول، أما محصول الأرز كمحصول تصديري هام فتهتم الدولة بوضع تشريعات وسياسات زراعية بغرض الإرتفاع بالمستوى التنافسي فى الأسواق الخارجية وفرض كافة السبل الحمائية للمنتج والمستهلك عن طريق فرض الضرائب أو الدعم (السباعى، ٢٠١٥).

مشكله الدراسة

تتمثل مشكلة البحث فى أن قوى السوق هي التي تحدد الأسعار، بمعنى أنه ليس هناك قيودا على الأسعار والتسوق ، إلا أن تدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر فى السياسات السعرية والإنتاجية ، قد يكون فى صالح احد الأطراف فى النظام السوقي ، على حساب الأطراف الأخرى وذلك من شأنه إحداث تشوهات سعرية ، بانحراف الأسعار المحلية عن أسعار الظل والحقيقية للمدخلات والمخرجات ، وشان ذلك أن يوثر بشكل مباشر على مستوى الرفاهية المحققة للمنتج والمستهلك على حد سواء ، كذالك يكون لها أثر أيضا على كفاءة استخدام الموارد لمحصولي القمح والأرز.

الهدف من البحث

يستهدف هذا البحث ما يلي:

١. قياس الآثار المترتبة على التدخل الحكومي فى السياسة التسعيرية لكل من القمح والأرز خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتي عام ٢٠١٧ . وذلك فى ظل السياسة التسعيرية التقليدية، وأيضا فى ظل المستويات التسعيرية المقترحة كبدائل سعرية فى عام ٢٠١٧.
٢. قياس الآثار المترتبة على التدخل الحكومي فى السياسات الإنتاجية المتبعة فى إنتاج كل من القمح والأرز فى عام ٢٠١٧.

الطريقة البحثية ومصادر جمع البيانات

إعتمد البحث على التحليل الوصفي والكمي وتم تطبيق نموذج التوازن الجزئي Model the General Algebraic (GAMS) Modeling System لمحصولي القمح والأرز خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠١٧، كما تم تطبيقه على عام ٢٠١٧م. وفقا لبدائل تسعيرية مقترحة، وتم أيضا تقييم للسياسة الإنتاجية من خلال مصفوفة تحليل السياسات (PAM) Policy Analysis Matrix لتحقيق أهداف البحث، واعتمد البحث على البيانات التي تصدرها الجهات المعنية بإصدار البيانات مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضى.

نموذج التوازن الجزئي Model (GAMS)

اعتمدت الدراسة على تطبيق معادلات نموذج التوازن الجزئي للتعرف على أثر السياسات التسعيرية لمحصولي القمح والأرز من خلال المعادلات التالية:

صافي خسارة المجتمع في الإنتاج (*Net Social Loss in Production (N.S.L$_P$)*)

$$NSL_P = 1/2(Qw - Q)\,(Pw - Pp) = 1/2.\ T^2_1.(Q\ .Pp).e_s$$

صافي خسارة المجتمع في الاستهلاك (Net Social Loss in Consumption (N.S.LC)

$$NSL_C = 1/2(Cw - C)\,(Pc - Pp) = 1/2.\ T^2_2.(Q\ .Pc).e_d$$

إجمالي صافي خسارة المجتمع (Total net Social Loss (L.S.L)

$$L.S.L = NSLP - NSLC.$$

التأثير في رفاهية المنتجين (*Welfare gain for production(GP)*)

$$GP = Q\,(Pw - Pc) - NSLP.$$

التأثير في رفاهية المستهلكين (*Welfare gain for Consumption(GC)*)

$$GC = C\,(Pw - Pc) - NSL_C.$$

التغير في حصيلة العملات الأجنبية (*Change in foreign exchange earnings (FE)*)

$$FE = -\,Pw\,(Qw - Q + C - Cw).$$

التغير في الإيراد الحكومي *Change in government revenue(GR)*

$$GR = Q\ (Pw - Pp) - C\ (Pw - P)$$

حيث أن:
Q = كمية الإنتاج عندما تسود الأسعار المحلية.
QW= كمية الإنتاج عندما تسود الأسعار العالمية.
C= كمية الاستهلاك عندما تسود الأسعار المحلية.
CW= كمية الاستهلاك عندما تسود الأسعار العالمية.
Pp = الأسعار المحلية للمنتجين.
Pc = الأسعار المحلية للمستهلكين.
Pw = الأسعار العالمية.

$$\text{الضريبة} = T^2 = \frac{\text{سعر الحدود – السعر المحلى للمنتجين}}{\text{السعر المحلى للمنتجين}}$$

$$\text{الضريبة} = T^2 = \frac{\text{سعر الحدود – السعر المحلى للمستهلكين}}{\text{السعر المحلى للمستهلكين}}$$

مرونات العرض والطلب

تعرف المرونة السعرية بمدى استجابة الكميات المطلوبة أو المعروضة للتغير فى الأسعار، ولتطبيق نموذج التوازن الجزئي يتطلب حساب مؤشراته تقدير القيم الخاصة بمعاملات مرونة العرض والطلب السعرية لكل من القمح والأرز خلال فترة الدراسة. وتم تقدير مرونة العرض السعرية لكل من القمح والأرز، بتقدير علاقة الانحدار البسيط فى الصورة اللوغاريتمية المزدوجة، بين الإنتاج المحلى كمتغير تابع ، والسعر المزرعى كمتغير مستقل، حيث قدرت مرونة العرض للقمح بحوالي ٠,١٨ ولم تتفق معادلة مرونة العرض السعرية للأرز مع المنطق الاقتصادي، فتم الحصول عليها من الدراسات السابقة حيث قدرتها بحوالي ٠,٥٨، وتم تقدير مرونة الطلب السعرية لكل من القمح والأرز بعلاقة الانحدار البسيط فى الصورة اللوغاريتمية المزدوجة بين الكمية المطلوبة ممثلة فى متوسط نصيب الفرد بالكيلو جرام كمتغير تابع، ومتوسط سعر التجزئة كمتغير مستقل ، حيث لم تتفق مرونة الطلب السعرية لمحصول القمح مع المنطق الاقتصادي وتم الحصول عليها من الدراسات السابقة حيث قدرتها بحوالي – ٠,٢٣ وتم تقديرها لمحصول الأرز فبلغت حوالي – ٠,١٥ خلال فترة الدراسة.

معاملات الحماية الاسمية

تستخدم أسعار الحدود والأسعار المزرعية فى قياس كل من معامل الحماية الاسمي ومعدله، والذي يعكس درجة الانحراف بين الأسعار المحلية ونظيرتها العالمية، حيث أن ذلك يمكن من التعرف على أثر التدخل الحكومي، فى حماية الإنتاج المحلى إما بدعمه أو بفرض ضرائب غير مباشرة على المنتج، وهي عبارة عن الفرق بين السعر المزرعى وسعر الحدود، وأن المنتجين يحصلون على دعم ضمني فى حالة أن يكون معامل الحماية الأسمى أكبر من الواحد الصحيح، فى حين أنهم يتحملون ضريبة ضمنية فى حالة أن يكون معامل الحماية أصغر من الواحد الصحيح. ويتناول هذا الجزء قياس وتقدير معاملات ومعدلات الحماية الاسمية، لكل من القمح والأرز خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م حتي ٢٠١٧م، فبالنسبة لمحصول القمح، يتضح من جدول (١) تذبذب معامل الحماية الاسمي للقمح خلال الفترة المذكورة فيما بين ٠,٧٦ كحد أدنى عام ٢٠٠٧م ونحو ١,٥٥ كحد أقصى عام ٢٠٠٨م، وبلغت قيمة معامل الحماية الاسمى حوالي ٠,٩٢، ٠,٧٨، ٠,٧٩، ٠,٩٧، ٠,٧٦، ٠,٨٣، ٠,٩٧ خلال أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٥، ٢٠١٦ على الترتيب، الأمر الذى يعكس تحمل المنتجين لضريبة ضمنية بنسبة ٨٪، ٢٢٪، ٢١٪، ٣٪، ٢٤٪، ١٧٪، ٣٪ على الترتيب وقدرت قيمة تلك الضريبة بحوالي ٥٧,٦، ٢٠٠، ٢٠٠,٥، ٢٧، ٣٥٧، ٥٦١,٦، ١٠٣,٦، ٧٦,٩ جنية عن كل طن منتج محليا، والضريبة الضمنية ماهي إلا انعكاس للسعر المزرعى عن نظيره العالمي، فالمزارع يكون فى وضع أفضل فى حالة عدم تدخل الدولة. ومن الجدير بالذكر أن المنتجين قد تلقوا دعما ضمنيا بلغ نحو ١٤٪، ١٠٪، ٥٥٪، ٢٤٪، ١٦٪، ٣٥٪، ٣٥٪، ٢٨٪ خلال أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على الترتيب ، وقدرت قيمة هذا الدعم حوالي ١٤,٢، ١٠٤,٢، ٩٠٨,٥، ٣٥٠,٩، ٣٢٩,٣، ٦٤٦,١، ٦٦٩,٥، ٥٨٤,٥ جنية لكل طن، نظير حصولهم على سعر يفوق السعر العالمي. وبالنسبة لمحصول الأرز فتراوحت قيمة معامل الحماية الاسمي خلال الفترة المذكورة فيما بين ٠,٩٤ كحد أدنى عام ٢٠١٦ ونحو ٢,٠٣ كحد أقصى عام ٢٠٠٠، وكانت قيمة معامل الحماية الاسمي أكبر من الواحد الصحيح باستثناء عامي ٢٠١٠، ٢٠١٦، مما يعنى أن منتجي الأرز يتلقون دعما ضمنيا على كل طن نظير حصولهم على سعر يفوق السعر العالمي، ويتحملون ضريبة ضمنية بنسبة بلغت نحو ٥٪، ٦٪ لعامي ٢٠١٠، ٢٠١٦ قدرت تلك الضريبة بحوالي ١٩٩,٩، ٣٧٩,١ جنية لكل طن منتج.

النتائج ومناقشتها

أولا: نتائج تطبيق نموذج التوازن الجزئي

يهتم نموذج التوازن الجزئي لقياس مؤشرات الكفاءة، الممثلة فى صافي الخسارة على مستوى المنتج وصافي الخسارة على مستوى المستهلك، وصافي الخسارة المجتمعية، وكذالك قياس كل من رفاهية المنتجين ورفاهية المستهلكين فضلا عن قياس الموارد المختلفة على مستوى الدولة من خلال مؤشرين هما التغير فى حصله النقد الأجنبي والتغير فى عوائد الدولة وتم تطبيق هذا النموذج وفقا للأسلوب التقليدي فى التسعير خلال الفترة من ٢٠٠٠م. حتي ٢٠١٧م. وكذالك وفقا للبدائل التسعيرية المقترحة لعام ٢٠١٧ والممثلة فى الآتي:

- البديل الأول : السعر المزرعى = (اجمالى تكاليف الفدان بما فيها الإيجار + ٣٥٪ من التكاليف الكلية – قيمة المنتج الثانوى) / متوسط إنتاجية الفدان.
- البديل التانى : السعر المزرعى = (متوسط السعر المزرعى للسنوات الخمس السابقة لعام ٢٠١٧ × السعر العالمي للسلعة هـ) / متوسط السعر المزرعى للسنوات الخمس السابقة لعام ٢٠١٧ .
- البديل الثالث : زيادة السعر المزرعى التقليدى بنسبه ١٠%
- البديل الرابع : انخفاض السعر المزرعى التقليدى بنسبه ١٠%
- البديل الخامس: متوسط السعر المزرعى للأربع بدائل السابقة.

١. نتائج تطبيق النموذج لمحصول القمح وفقا للتسعير التقليدى:

يتناول هذا الجزء عرضا لنتائج تطبيق نموذج التوازن الجزئي على كل من القمح والأرز وفقا لأسلوب التسعير التقليدي والمتبع من قبل وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م حتي ٢٠١٧م، حيث بلغ متوسط السعر المزرعى حوالي ١٥٧٥، ٣٥٢٠ جنية للطن لكل من القمح والأرز على الترتيب. أوضحت النتائج فى جدول (٢) أن المجتمع يخسر فى الإنتاج حوالي ٥٥,٧ مليون جنية فى المتوسط خلال فترة الدراسة ، وتذبذب بما يتراوح بين حوالي ٠,٠١ مليون جنية بحد أدنى فى عام ٢٠٠٩م وحوالي ٢٤٧,٩ مليون جنية كحد أقصى فى عام ٢٠٠٨م، وبذلك يتضح بأن الأعوام التي تزيد فيها الضرائب الضمنية تنعكس بزيادة الخسارة فى الإنتاج والعكس، ويخسر فى الاستهلاك حوالي ٦٨٠,٥ مليون جنية فى المتوسط خلال فترة الدراسة، ويتراوح بين حوالي ٠,٠٣ مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠٠٣م، وحوالي ٣٧٦٥,٦ مليون جنية كحد أقصى فى عام ٢٠١٦م، وبالتالي تبلغ قيمه جملة خسارة فى المجتمع.

جدول (١): الأسعار المحلية وأسعار الحدود ومعامل الحماية الاسمي ومعدله لكل من محصولى القمح والأرز خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

	القمـــــــح							الأرز					
	السعر المزرعي جنيه /طن	سعر CIF الاستيرادي جنيه / طن	تكلفة النقل والهوامش التسويقية جنيه / طن	سعر الحدود جنيه / طن	معامل الحماية الاسمي	معدل الحماية الاسمي	السعر المزرعي جنيه /طن	سعر FOP التصديرى جنيه / طن	تكلفة النقل والشحن جنيه / طن	سعر الحدود جنيه / طن	معامل الحماية الاسمي	معدل الحماية الاسمي
٢٠٠٠	٦٩٧,٠٠	٦٤٣,١٠	٣٠,٨٠	٦٧٣,٩٠	١,٠٣	٠,٠٣٤	١٦٩٢,٠٠	٧٩٨,٠٠	٣٥,٩٠	٨٣٣,٩٠	٢,٠٣	١,٠٣
٢٠٠١	٧٠٤,٠٠	٧٢٨,٣٠	٣٣,٣٠	٧٦١,٦٠	٠,٩٢	٠,٠٧٦-	١٦٨٥,٠٠	٨٦١,٠٠	٣٨,٨٠	٨٩٩,٨٠	١,٨٧	٠,٨٧
٢٠٠٢	٧٢٢,٠٠	٨٨٢,٢٠	٤٠,٣٠	٩٢٢,٥٠	٠,٧٨	٠,٢١٧-	١٧٦٠,٠٠	١٠٣٥,٠٠	٤٦,٦٠	١٠٨١,٦٠	١,٦٣	٠,٦٣
٢٠٠٣	٧٦٤,٠٠	٩٢٢,٤٠	٤٢,١٠	٩٦٤,٥٠	٠,٧٩	٠,٢٠٨-	٢٠٥٩,٠٠	١٣٢٢,٠٠	٥٩,٥٠	١٣٨١,٥٠	١,٤٩	٠,٤٩
٢٠٠٤	١٠٢٠,٠٠	١٠٠١,٣٠	٤٥,٧٠	١٠٤٧,٠٠	٠,٩٧	٠,٠٢٦-	٢٣٧٧,٠٠	١٥٨٥,٠٠	٧١,٣٠	١٦٥٦,٣٠	١,٤٤	٠,٤٤
٢٠٠٥	١١٢٠,٠٠	٩٣٦,٠٠	٤٢,٨٠	٩٧٨,٨٠	١,١٤	٠,١٤٤	٢٤٥٥,٠٠	١٣١٢,٠٠	٥٩,٢٠	١٣٧١,٠٠	١,٧٩	٠,٧٩
٢٠٠٦	١١٢٧,٠٠	٩٧٨,١٠	٤٤,٧٠	١٠٢٢,٨٠	١,١٠	٠,١٠٢	٢٦٥٨,٠٠	١٦٠٤,٠٠	٧٢,٢٠	١٦٧٦,٢٠	١,٥٩	٠,٥٩
٢٠٠٧	١١٥٣,٠٠	١٤٤٤,٢٠	٦٥,٩٠	١٥١٠,١٠	٠,٧٦	٠,٢٣٦-	٣٠٦٥,٠٠	١٧٢٣,٠٠	٧٧,٥٠	١٨٠٠,٥٠	١,٧٠	٠,٧٠
٢٠٠٨	٢٥٥٣,٠٠	١٥٧٢,٦٠	٧١,٩٠	١٦٤٤,٥٠	١,٥٥	٠,٥٥٢	٣٥٠٠,٠٠	١٧٨١,٠٠	٨٠,١٠	١٨٦١,١٠	١,٨٨	٠,٨٨
٢٠٠٩	١٦١٦,٠٠	١٥٤١,٥٠	٧٠,٤٠	١٦١١,٩٠	١,٠٠	٠,٠٠٣	٣٣٨٨,٠٠	٢٧٥٣,٠٠	١٢٣,٩٠	٢٨٧٦,٩٠	١,١٨	٠,١٨
٢٠١٠	١٨١٣,٠٠	١٣٩٨,٢٠	٦٣,٩٠	١٤٦٢,١٠	١,٢٤	٠,٢٤٠	٤٠٧٣,٠٠	٤١٠٨,٠٠	١٦٤,٩٠	٤٢٧٢,٩٠	٠,٩٥	٠,٠٥-
٢٠١١	٢٤٣٧,٠٠	٢٠١٥,٦٠	٩٢,١٠	٢١٠٧,٧٠	١,١٦	٠,١٥٦	٤٤٢٣,٠٠	٣٧٨٣,٠٠	١٧٠,٣٠	٣٩٥٣,٣٠	١,١٢	٠,١٢
٢٠١٢	٢٥١٨,٠٠	١٧٩٠,١٠	٨١,٨٠	١٨٧١,٩٠	١,٣٥	٠,٣٤٥	٤٦٤٤,٠٠	٢٤٢٠,٠٠	١٠٨,٩٠	٢٥٢٨,٩٠	١,٨٤	٠,٨٤
٢٠١٣	٢٥٨٠,٠٠	١٨٢٧,٠٠	٨٣,٥٠	١٩١٠,٥٠	١,٣٥	٠,٣٥٠	٥٢٠٥,٠٠	٤٦٥١,٠٠	٢٠٩,٣٠	٤٨٦٠,٣٠	١,٠٧	٠,٠٧
٢٠١٤	٢٦,٨٤,٠٠	٢٠٠٧,٩٠	٩١,٨٠	٢٠٩٩,٧٠	١,٢٨	٠,٢٧٨	٥٤٢٥,٠٠	٤١٦٣,٠٠	١٨٨,٧٠	٤٣٥١,٧٠	١,٢٥	٠,٢٥
٢٠١٥	٢٧٠٤,٠٠	٣١٢٥,٠٠	١٤٠,٦٠	٣٢٦٥,٦٠	٠,٨٣	٠,١٧٢-	٥٨٠٥,٠٠	٢٨٢١,٠٠	١٢٧,٢٠	٢٩٤٨,٠٠	١,٩٧	٠,٩٧
٢٠١٦	٣٧٤١,٠٠	٣٦٨٢,٠٠	١٦٢,٦٠	٣٨٤٤,٦٠	٠,٩٧	٠,٠٢٧-	٥٦٣٧,٠٠	٥٧٥٧,٠٠	٢٥٩,١٠	٦٠١٦,١٠	٠,٩٤	٠,٠٦-
٢٠١٧	٣٨٠٠,٠٠	٣٧١٠,٠٠	١٦٦,٩٠	٣٨٧٦,٩٠	٠,٩٨	٠,٠٢٠-	٦١٠٠,٠٠	٥٢١٦,٠٠	٣٧٠,٢٠	٥٥٨٦,٢٠	٠,٠٠	١,٠٠-
المتوسط	١٨٧٥,١٧	١٦٧٨,٠٨	٧٦,١٧	١٧٥٤,٢٦	١,٠٧	٠,٠٦٨	٣٥٢٠,٥٦	٢٦٤٩,٦١	١٢٥,٧٣	٢٧٧٥,٣٤	١,٤٣	٠,٤٣

تم حساب معامل الحماية الإسمي من القانون: معامل الحماية الأسمي = $\frac{\text{للطن المزرعي السعر}}{\text{للطن الحدود سعر}}$ ، معدل الحماية الأسمي = معامل الحماية الأسمي - ١ .

المصدر:جمعت وحسبت من : ١. وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة،
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة الاحصاء، نشرات التجارة الخارجية للسلع الزراعية، أعداد متفرقة.

جدول(٢): نتائج تطبيق نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح فى ظل أسلوب التسعير التقليدى خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧).

	صافى خسارة المجتمع		اجمالى صافى خسارة المجتمع	التأثير فى رفاهية		التغير فى	
	الإنتاج الاجمالى	الاستهلاك الاجمالى		المنتجين	المستهلكين	حصيلة الدولة من العملات الأجنبية	الدخل الحكومى
٢٠٠٠	٠,٤٣	٤٤,٣-	٤٣,٦٠-	١٤٣١,٦-	٢١٠٤,٩-	٣٠,٢	٤٤,١-
٢٠٠١	٢,٨١	٢٨,٤٤-	٢٥,٦٤-	١٢١٨,٨-	١٨٢٦,٣-	٩٩,٠	١٥٥,٠-
٢٠٠٢	٣٤,٣٣	١,١٥-	٣٣,١٧	٢٥٥,٧-	٤٦٩,٣-	٢٨٢,٩-	٥٠٨,٨
٢٠٠٣	٣٤,٠٠	٠,٠٣-	٣٣,٩٨	٣٩,٥-	٩٤,٥-	٩٥٥,٧-	١٤٣٩,٧
٢٠٠٤	٠,٥٢	١,٢٧-	٠,٧٥-	٣٠٢,٤	٤٣٥,٥	١١٠٨,٥-	٩٣٥,٥
٢٠٠٥	١٣,٢٥	٥١٠,٤١-	٤٩٧,١٦-	٨١٠٠,٣-	١٣٤٠٢,٩-	٢٠٨,٣-	٤٦٨,٧
٢٠٠٦	٦,٤٠	٤٩٥,٠٠-	٤٨٨,٦٠-	٧٧٤٩,٩-	١٥٤٤٢,٧-	١٠٧٣,٦	٢٧٩٨,٧-
٢٠٠٧	٧٩,٤٣	١٩٨,٥٤-	١١٩,١١-	٥٣٠٦,٩-	٩٣٨٠,٨-	٧٩٧,٣	١٩٥٠,٢-
٢٠٠٨	٢٤٧,٩٠	٢٤٣,٤٩-	٤,٤١	٦٣٦٣,٨-	١١٤٦٦,٣-	٣٧٦٠,٥-	٤٣٤١,٠
٢٠٠٩	٠,٠١	٤٦٦,٠٧-	٤٦٦,٠٦-	٨٦٩٧,٩-	١٨١٨١,٤-	٤١٩٣,٣	١٠٨٨١,٥-
٢٠١٠	٥١,١٦	٩٧٧,٥٣-	٩٢٦,٣٧-	١٤٣٢٢,٠-	٢٦٤٥٥,٦-	٣٥,٧	٨٦,٥-
٢٠١١	٣٥,٢٤	٣٨٣,٠٧-	٣٤٧,٨٣-	٩٣١٧,٢-	١٨٢٥٩,٠-	٣١٥٩,٢	٦٣٣٦,٦-
٢٠١٢	١٤١,١٥	٩٩٨,٨٤-	٨٥٧,٦٩-	١٦٤٨٤,٢-	٢٨٠٨٣,٦-	٢٣٨٩,٩	٤٦٥٣,٠-
٢٠١٣	١٤٥,١٠	١٠٠٢,٦٧-	٨٥٧,٥٦-	١٦٥٣١,٩-	٣١٦٦٠,٧-	٤٩٦٥,٤	١٠٦٣٧,٢-
٢٠١٤	١١٠,٢	٨٧٩,٤٠-	٧٦٩,٣٨-	١٥٩٤١,٠-	٢٩٠٣٨,٢-	٥١١٨,٠	١٠٣٢٠,٧-
٢٠١٥	٩٨,٠٥	١٢٧,٣٧-	٢٩,٣٢-	٦٢٦٤,٩-	١١٩٨٨,٧-	٤٤٦٢,٦	٩٦٠١,٩-
٢٠١٦	٢,٢٧	٣٧٦٥,٥٥-	٣٧٦٣,٢٨-	٢٤٤٨٦,٠	٤٩٨١٩,٣	٢٦٢٢,٩-	٧٨٤,٣-
٢٠١٧	١,١٨	٢١٢٦,٩٤-	١٢٢٥,٧٦-	٣٣٣٤٧,١-	٧٤٨١٩,١-	٤٤٦,٤	١٣٠٠,٩-
المتوسط	٥٥,٧	٦٨٠,٥-	٦٢٤,٨-	٧٠٣٢,٥-	١٣٤٦٧,٧-	٩٩٠,٦	٢٨٨٠,٩

النتائج بالمليون جنية وقدرت مرونة الطلب السعرية بحوالى - ٠,٢٣ ، ومرونة العرض السعرية = ٠,١٨.
المصدر : حسبت من معادلات نموذج التوازن الجزئى.

حوالي ٦٢٤,٨ مليون جنية كمتوسط لفترة الدراسة، وتراوحت خسارة المجتمع فى الإنتاج والاستهلاك معا من حوالي ٠,٧٥ مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠٠٤م، وبين حوالي ٣٧٦٣,٣ مليون جنية كحد أقصى فى عام ٢٠١٦م. وبالنسبة لرفاهية المجتمع فلم تتحقق رفاهية للمنتجين حيث بلغت حوالي ٧٠٣٤,٥ مليون جنية فى المتوسط خلال فتره الدراسة، وتحققت الرفاهية للمنتجين كفائض إنتاج بما يقدر بحوالي ٣٠٢,٤، ٢٤٤٨٦ مليون جنية فى عام ٢٠٠٤م، ٢٠١٦ ولم تتحقق الرفاهية للمنتجين خلال باقي أعوام فترة الدراسة وتراوحت بين ٣٩,٥ مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠٠٣، وبين حوالي ٣٣٣٤٧ مليون جنية كحد أقصى فى عام ٢٠١٧م، ولم تتحقق أيضا رفاهية المستهلكين فبلغت حوالي ١٣٤٦٧,٧ مليون جنية فى المتوسط خلال فتره الدراسة، وتحققت الرفاهية للمستهلكين كفائض استهلاك تراوحت بين ما يقدر بحوالي ٤٣٥,٥، ٤٩٨١٩ مليون جنية وذلك فى عامي ٢٠٠٤، ٢٠١٦م، فى حين لم تتحقق الرفاهية للمستهلكين فى باقي أعوام فترة الدراسة وتراوحت بين ٩٤,٥، ٧٤٨١٩ مليون جنية لعامي ٢٠٠٣، ٢٠١٧م. وبالنسبة لرفاهية المجتمع فلم تتحقق رفاهية للمنتجين حيث بلغت حوالي ٧٠٣٤,٥ مليون جنية فى المتوسط خلال فتره الدراسة، وتحققت الرفاهية للمنتجين كفائض إنتاج بما يقدر بحوالي ٣٠٢,٤، ٢٤٤٨٦ مليون جنية فى عام ٢٠٠٤، ٢٠١٦ ولم تتحقق الرفاهية للمنتجين خلال باقي أعوام فترة الدراسة وتراوحت بين ٣٩,٥ مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠٠٣، وبين حوالي ٣٣٣٤٧ مليون جنية كحد أقصى فى عام ٢٠١٧، ولم تتحقق أيضا رفاهية المستهلكين فبلغت حوالي ١٣٤٦٧,٧ مليون جنية فى المتوسط خلال فتره الدراسة، وتحققت الرفاهية للمستهلكين كفائض استهلاك تراوحت بين ما يقدر بحوالي ٤٣٥,٥، ٤٩٨١٩ مليون جنية وذلك فى عامي ٢٠٠٤، ٢٠١٦، فى حين لم تتحقق الرفاهية للمستهلكين فى باقي أعوام فترة الدراسة وتراوحت بين ٩٤,٥، ٧٤٨١٩ مليون جنية لعامي ٢٠٠٣-٢٠١٧. وفيما يتعلق بالتغيرات فى عوائد الدولة فأوضحت النتائج أن حصيلة الدولة بالعملات الأجنبية بلغ حوالي ٩٩٠,٦ مليون جنية فى المتوسط خلال فتره الدراسة، وقد خسرت الدولة فيما يتراوح بين ٢٠٨ مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠٠٥، فى حين تحقق تزايد فى حصيلة النقد الأجنبي فى هذا المحصول بين ٣٠,٢ مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠٠٠، وبين حد أقصى بلغ حوالي ٤٩٦٥ مليون جنية

ودالك فى عام ٢٠١٣، كما انخفض الدخل الحكومي بحوالي ٢٨٨٠,٩ مليون جنية فى متوسط الفترة بقيم تراوحت بين ٤٤,١ مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ١٠٨٨١ مليون جنية فى عام ٢٠٠٩، كما تحقق زيادة الدخل الحكومي تراوحت بين ٤٦٨,٧ مليون جنية كحد ادني فى عام ٣٢٠٠٥ وبين حد أقصى بلغ حوالي ٤٣٤١ جنية فى عام ٢٠٠٨.

٢. نتائج تطبيق النموذج لمحصول القمح وفقا للتسعير التقليدى:

أوضحت النتائج فى جدول (٣) أن المجتمع يخسر فى الإنتاج حوالي ٦٠٢,٢ مليون جنية فى المتوسط خلال فترة الدراسة، وتذبذب بما يتراوح بين حوالي ١٢,١ مليون جنية كحد أدنى فى عام ٢٠١٠ وحوالي ١٩٦٥,٥ مليون جنية كحد أقصى فى عام ٢٠١٥، ويلاحظ أن الأعوام التي تزيد فيها الضرائب الضمنية تنعكس بزيادة الخسارة فى الإنتاج والعكس، ويخسر فى الاستهلاك حوالي ١١٠,٥ مليون جنية فى المتوسط خلال فترة الدراسة ، ويتراوح بين حوالي واحد مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠٠٩، وحوالي ٥١٠,١ مليون جنية كحد أقصى فى عام ٢٠١٠، وبالتالي تبلغ قيمه جملة خسارة فى المجتمع حوالي ٤٩١,٨ مليون جنية كمتوسط لفترة الدراسة، وتراوحت خسارة المجتمع فى الإنتاج والاستهلاك معا من حوالي ٤١,٧ مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠١٣، وبين حوالي ١٨٣٦ مليون جنية كحد أقصى فى عام ٢٠١٥، ومن الجدير بالإشارة إليه أن صافى خسارة المجتمع الكلية فى عام ٢٠٠٣ كانت نتيجة الخسارة فى الإنتاج فقط ولم يخسر المجتمع فى الاستهلاك فى هذا العام.

جدول(٣): نتائج تطبيق نموذج التوازن الجزئى لمحصول الأرز فى ظل أسلوب التسعير التقليدى خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧).

	صافى خسارة المجتمع		اجمالى صافى خسارة المجتمع	التأثير فى رفاهية		التغير فى	
	الإنتاج الاجمالى	الاستهلاك الاجمالى		المنتجين	المستهلكين	حصيلة الدولة من العملات الأجنبية	الدخل الحكومى
٢٠٠٠	٥٣٣,٨	٨,٨-	٥٢٥,١	١٨٦,٨	٤٨٧,١	١٤٠١٥,٥	١٣٠٧٩,٧
٢٠٠١	٥٥٦,٠	١٥,٦-	٥٤٠,٤	٥٤٥,٤	٤٨٥,٠	١٥٧٣١,٦	١٣٠٨٦,٢
٢٠٠٢	٤٨٥,٣	١٤,٨-	٤٧٠,٦	٧٨٤,٤	٦٧٣,٤	١٦١٦٥,٦	١٥٨١٣,٥
٢٠٠٣	٣٩٨,٩	٠,٠	٣٩٨,٩	٤٠٨,١-	٥-٤-	١٥٨٢٥,٤	١٦٩٦٣,٨
٢٠٠٤	٣٨٩,٧	٥,٣-	٣٨٤,٤	٤٩٤,٠	٥٠٩,٧	١٧٦٢٩,٩	١٥٥٢٤,١
٢٠٠٥	٨٥٠,٩	٩٠,٩-	٧٥٩,٩	٣٠٠٤,٩	٢٠٧٢,٣	٢٤٩٧٠,٥	٢٢٥٨٤,٤
٢٠٠٦	٦٦٤,٧	٢٤,٨-	٦٣٩,٨	١٣٨١,٧	١٠٧٤,٠	٢٣٢٦٧,٥	٢٢٤٠٦,٣
٢٠٠٧	١٠٤٠,٩	٢٩,٣-	١٠١١,٥	١٣٦٣,٧	١٠٩٨,٨	٣١٧٨٢,٨	٣٤٨٨٦,٦
٢٠٠٨	١٦١٣,٥	٦٨,٠-	١٥٤٥,٥	٢٣٦٦,٠	١٩٢٨,٧	٤٤٠٢٢,٠	٤٧٥٠٧,٠
٢٠٠٩	١٢٣,٦	١,٠-	١٢٢,٧	٣٣٥,٩	٣٦٦,٦	١٧٣٧٥,٥	٧٧٤١,١
٢٠١٠	١٢,١	٥١٠,١-	٤٩٨,٠-	٨٢٤٦,٣-	٧٤٥٣,٤-	١٠٤٣٢,٨	٦٩٨٨,٨
٢٠١١	٨٢,٠	٢٨٨٠٥-	٢٠٦,٥-	٧٦٤١,٨-	٤١٣٨,٠-	١٩٦١٦,٦	٢٠٢٧٢,٣
٢٠١٢	١٦٤٨,٢	١٩٠,٦-	١٤٥٧,٦	٥٩١٠,٣	٣٨٤١,٧	٤٦٨٢٧,٩	٤٤٢١٠,١
٢٠١٣	٣٤,٦	٧٦,٢-	٤١,٧-	٤٦٢٩,٧-	٣١٢٨,١-	٢٠٤٧٥,٢	١٤٤٨١,٩
٢٠١٤	٣٣٣,٨	٩٠٨-	٣٢٤,٠	٢٠٢٣,٢-	١١٠٣,٠-	٢٨٦٩٧,٠	٢٢٣٧٠,٤
٢٠١٥	١٩٦٥,٥	١٢٩,٥-	١٨٣٦,٠	٣٩٢٤,٦	٤٦٢٦,٤	٥٤٤٤٦,٩	٣٧١٢٣,٥
٢٠١٦	٤٠,٢	٢٧٥,٥-	٢٣٥,٣-	٩٣٢١,٤-	٤٥٨٦,٨-	١٧١٥٤,٧	١٦٠٦٥,٢
٢٠١٧	٦٦,٥	٢٤٩,٨-	١٨٣,٢-	١١٦٦٦,٦	١٢٧٣٥,٦	٢٢٥٧١,١	١٠٣٨٣,٥-
المتوسط	٦٠٢,٢	١١٠,٥-	٤٩١,٨	١٨,٥-	٥٤٣,٦	٢٤٥٠٠,٥	٢٠٠٤٠,١

النتائج بالمليون جنية و قدرت مرونة الطلب السعرية بحوالى = - ٠,١٥ ، ومرونة العرض السعرية ٠,٥٨.
المصدر : حسبت من معادلات نموذج التوازن الجزئى.

وبالنسبة لرفاهية المجتمع فلم تتحقق رفاهية للمنتجين حيث بلغت حوالي ١٨ مليون جنية فى المتوسط خلال فتره الدراسة، وتحققت الرفاهية للمنتجين كفائض إنتاج بما يقدر بحوالي ١٦٩، ١١٦٦٦ مليون جنية فى عام ٢٠٠٠، ٢٠١٧ ولم تتحقق الرفاهية للمنتجين خلال باقي أعوام فترة الدراسة وتراوحت بين ٢٠٢٣ مليون جنية كحد أدنى عام ٢٠١٤، وبين حوالي ٩٣٢١ مليون جنية كحد أقصى فى عام ٢٠١٦، وتحققت رفاهية المستهلكين فبلغت حوالي ٥٤٤ مليون جنية

فى المتوسط خلال فتره الدراسة، وتحققت أيضا كفائض استهلاك تراوحت بين ما يقدر بحوالي ٤٨٧، ١٢٧٣٥ مليون جنية وذلك فى عامي ٢٠٠٠، ٢٠١٧، فى حين لم تتحقق الرفاهية للمستهلكين فى باقي أعوام فترة الدراسة وتراوحت بين ٤,٥، ٤٥٨٩ مليون جنية لعامي ٢٠٠٣-٢٠١٦. وفيما يتعلق بالتغيرات فى عوائد الدولة فأوضحت النتائج أن حصيلة الدولة بالعملات الأجنبية بلغ حوالي ٢٤٥٠٠ مليون جنيه فى المتوسط خلال فتره الدراسة ، وتحققت زيادة فى حصيلة النقد الأجنبي فى هذا المحصول بين ١٠٤٣٢ مليون جنيه كحد أدنى عام ٢٠١٠، وبين حد أقصى بلغ حوالي ٥٤٤٤٧ مليون جنيه وذالك فى عام ٢٠١٥، كما تحققت زيادة الدخل الحكومي بحوالي ٢٠٠٤٠ مليون جنيه فى متوسط الفترة بقيم تراوحت بين ٦٩٨٩ مليون جنيه كحد أدنى عام ٢٠١٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٤٧٥٠٧ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٨.

٣. نتائج تطبيق النموذج لمحصول القمح وفقا للبدائل التسعيرية الخمس المقترحة لعام ٢٠١٧:

يتبين من دراسة الجدول (٤) أن خسارة المجتمع في الإنتاج قدرت بحوالي ١,٢ مليون جنيه وفقا للأسلوب التقليدي في التسعير، قدرت وفقا للبدائل الخمسة بحوالي ١٦,٦، ٣,١، ١٥,١، ٥١,٣، ٠,٠٣٦ مليون جنيه، وقدرت خسارة المجتمع في الاستهلاك حوالي ٢١٢٧ مليون جنيه وفقا للأسلوب التقليدي في التسعير ، في حين قدرت وفقا للبدائل السعرية المقدمة حوالي ٦٤، ٨,٥، ٤١,١، ١٣٩,٧، ٩٩. مليون جنيه على الترتيب، وعلى ذلك نقدر إجمالي خسارة المجتمع من جانبي الإنتاج والاستهلاك وفقا للأسلوب التقليدي حوالي ٢١٢٦ مليون جنيه وقدرت وفقا لبدائله ٤٧، ٥,٣، ٢٦، ١٩٠,٩، ٦٣. مليون جنيه على الترتيب وبالنسبة لرفاهية المجتمع فقد خسر المنتجون حوالي ٣٣٣٤٧ مليون جنيه وفقا للأسلوب التقليدي وخسروا حوالي ٥٧٨,٧، ٤١٩,١ وفقا للبديل الأول والبديل الثالث، في حين تحققت الرفاهية للمنتجين تقدر بحوالي ١٠١٧، ٥٩٦٥، ١٧٥٧ مليون جنيه وفقا للبديل الثالث والرابع والخامس على الترتيب، وقدر النقص في رفاهية المستهلكين بحوالي ٧٤٨١٩ مليون جنيه وفقا للأسلوب التقليدي وخسروا أيضا ولم تتحقق الرفاهية لهم حيث قدرت بحوالي ٣٧٤٣، ٢٨١، ٣٣٩٧ مليون جنيه وفقا للبدائل الأول والثاني والثالث، في حين تحققت الرفاهية لهم مع البديل الرابع والخامس حيث قدرت بحوالي ٥٩٦٥ ، ١٧٥٧ مليون جنيه .

جدول (٤): نتائج تطبيق نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح فى ظل الأسلوب التقليدى للتسعير وبدائله المقترحة لعام ٢٠١٧.

متغيرات النموذج	السعر المزرعى التقليدى	البدائل				
		١	٢	٣	٤	٥
صافى خسارة المنتج	١,٢	١٦,٩	٣,١٢	١٥,١١	٥١,٢٧	٠,٣٦
صافى خسارة المستهلك	ـ ٢١٢٦,٩	ـ ٦٤,٠٤	ـ ٨,٥	ـ ٤١,١٤	١٣٩,٦٥	ـ ٠,٩٩
اجمالى الخسارة	ـ ٢١٢٥,٧	ـ ٤٧,١٤	ـ ٥,٣٨	ـ ٢٦,٠٣	١٩٠,٩٢	ـ ٠,٦٣
رفاهية المنتج	ـ ٣٣٣٤٧	ـ ٥٧٨,٧	١٠١٧	ـ ٤١٩,١	٥٩٦٤,٩	١٧٥٦,٥
رفاهية المستهلك	ـ ٧٤٨١٩	ـ ٣٧٤٢,٩	ـ ٢٨١,١	ـ ٣٣٩٦,٧	١٠٤٥٠,٥	١٣٢٢,٣
حصيلة الدولة من النقد الأجنبى	ـ ٨٠٣,٢	٣٠٤٤,٥	١٣٠٧,٨	٢٨٧٧,٩	ـ ٥٣٠٢,٤	٤٤٦,٤
التغير فى الدخل الحكومى	٢٣٤٠,٦	ـ ٨٨٧٢,٣	ـ ٣٨١١,٢	ـ ٨٣٨٦,٩	١٥٤٥٢	ـ ١٣٠٠,٩

المصدر: نتائج نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح .

وبالنسبة لحصيلة الدولة من النقد الأجنبي فقد نقصت حوالي ٨٠٣ مليون جنيه وفقا للتسعير التقليدي ونقصت أيضا مع تطبيق النموذج وفقا للبديل الرابع بما يعال حوالي ٥٣٠٢ مليون جنيه ، في حين أن تزايدت حصيلة الدولة من النقد الأجنبي بما يقدر بحوالي ٣٠٤٥، ١٣٠٨، ٢٨٧٨، ٤٤٦ مليون جنيه وفقا للبدائل الأول والثاني والثالث والخامس علي الترتيب، وتزايد الدخل الحكومي بحوالي ٢٣٤١ مليون جنيه وفقا لنظام التسعير التقليدي وكذلك وفقا للبديل الرابع حيث قدر بحوالي ١٥٤٥٢ مليون جنيه، في حين تناقص الدخل الحكومي بحوالي ٨٨٧٢، ٣٨١١، ٨٣٨٧، ١٣٠١ مليون جنيه وفقا للبدائل الأول والثاني والثالث والخامس علي الترتيب .

٤. نتائج تطبيق النموذج لمحصول الأرز وفقا للبدائل التسعيرية المقترحة لعام ٢٠١٧م:

يتبين من دراسة الجدول (٥) أن خسارة المجتمع في الإنتاج قدرت بحوالي ٦٦,٥ مليون جنيه وفقا للأسلوب التقليدي في التسعير ، قدرت وفقا للبدائل الخمسة بحوالي ١٣٤٩ ، ٢٠٣، ٢٦٣، ٢,٩، ٣١,٥ مليون جنيه ، وقدرت خسارة المجتمع في الاستهلاك حوالي ٢٥٠ مليون جنيه وفقا للأسلوب التقليدي في التسعير ، في حين قدرت وفقا للبدائل السعرية المقترحة حوالي ٤٤٦، ٦٧، ٨٧، ١، ١٠,٤ مليون جنيه علي الترتيب ، وعلي ذلك نقدر إجمالي خسارة المجتمع من جانبي الإنتاج والاستهلاك وفقا للأسلوب التقليدي حوالي ١٨٣ مليون جنيه وقدرت وفقا لبدائله ٩٠٣، ١٣٦، ١٧٦، ١,٩، ٢١ مليون جنيه علي الترتيب، وبالنسبة لرفاهية المجتمع فقد تحققت الرفاهية

للمنتجين بحوالي ١١٦٦٧ مليون جنيه وفقا للأسلوب التقليدي وخسروا حوالي ٨٢٠٨، ٣٨٦٢، ٥٧٦، ١٦٨٩ وفقا للبديل الأول والثاني والرابع والخامس في حين تحققت الرفاهية للمنتجين وفقا للبديل الثالث بحوالي ٥٨٩٠ مليون جنيه، مليون جنيه. كما تحققت الرفاهية للمستهلكين بحوالي ١٢٧٣٦ مليون جنيه وفقا للأسلوب التقليدي وخسروا حوالي ٨٤١٤، ٣٨٨٠، ٢٩٣، ١٤٧٧ وفقا للبديل الأول والثاني والرابع والخامس، في حين تحققت الرفاهية للمستهلكين وفقا للبديل الثالث بحوالي ٦٥٨٨ مليون جنيه وبالنسبة لحصيلة الدولة من النقد الأجنبي فقد تزايدت بحوالي ٣٠٠١٣,٥ مليون جنيه وفقا للتسعير التقليدي وتزايدت أيضا مع البدائل التسعيرية المقترحة بما يقدر بحوالي ١١٤٠٨، ١٨٨٥٠، ٣٥٥٥٠، ٢٤٤٧٧، ٢٢٥٧١ مليون جنيه على الترتيب وفقا للبدائل التسعيرية الخمس المقترحة، وتزايد الدخل الحكومي بحوالي ١٣٨٠٧ مليون جنيه وفقا لنظام التسعير التقليدي، في حين تناقص الدخل الحكومي بحوالي ٥٢٥٠، ٨٦٧٢، ١٦٣٥٤، ١١٢٦٠، ١٠٣٨٣ مليون جنيه على الترتيب وفقا للبدائل التسعيرية الخمس المقترحة .

جدول (٥): نتائج تطبيق نموذج التوازن الجزئى لمحصول الأرز فى ظل الأسلوب التقليدى للتسعير وبدائله المقترحة لعام ٢٠١٧.

متغيرات النموذج	السعر المزرعى التقليدى	البدائل				
		١	٢	٣	٤	٥
صافى خسارة المنتج	٦٦,٥	١٣٤٨,٩	٢٠٢,٨	٢٦٣	٢,٩	٣١,٥
صافى خسارة المستهلك	٢٤٩,٨ -	٤٤٦,١ -	٦٧,١ -	٨٧ -	١ -	١٠,٤ -
اجمالى الخسارة	١٨٣,٣ -	٩٠٢,٨	١٣٥,٧	١٧٦	١,٩	٢١,١
رفاهية المنتج	١١٦٦٦,٦	٨٢٠٨,٤ -	٣٨٦٢,٤ -	٥٨٨٩,٦	٥٧٦,٤ -	١٦٨٩,٤ -
رفاهية المستهلك	١٢٧٣٥,٦	٨٤١٤,٤ -	٣٨٧٩,٦ -	٦٥٨٨	٢٩٢,٨ -	١٤٧٧,٢ -
حصيلة الدولة من النقد الجنبى	٣٠٠١٣,٥	١١٤٠٧,٦	١٨٨٤٩,٩	٣٥٥٤٩,٨	٢٤٤٧٧,١	٢٢٥٧١,١
التغير فى الدخل الحكومى	١٣٨٠٧,١	٥٢٤٧,٩ -	٨٦٧١,٧ -	١٦٣٥٤,٢ -	١١٢٦٠,٣ -	١٠٣٨٣,٥ -

المصدر : نتائج نموذج التوازن الجزئى لمحصول الأرز.

ثانيا: تقييم السياسة الإنتاجية لمحصولي القمح والأرز

تتلخص أهداف التدخل الحكومي في السياسات الزراعية في ثلاث أهداف رئيسية هي الكفاءة في استخدام الموارد الزراعية والعدالة في توزيع الدخل، وتحقيق الأمن الغذائي، والسعر هو الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق تلك الأهداف، وتدخل الحكومة في تحديد الأسعار الزراعية بطريقه مباشره أو غير مباشرة يترك أثرا علي النظام الاقتصادي، لذا تكمن أهميه مصفوفة تحليل السياسة في حساب اثر السياسات الزراعية علي الاقتصاد القومي وخاصة علي المنتجين الزراعيين، وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات الزراعية علي التكاليف لمدخلات الإنتاج (مستلزمات الإنتاج)، والموارد المحلية (الأرض والعمل) كما تعتمد علي العوائد ومقارنة العوائد والتكاليف بسعر السوق (محليا) بسعر الحدود أو الظل (اقتصاديا) وتم تقدير ذلك عن طريق:

- معامل الحماية الاسمي للمستلزمات = قيمة المستلزمات للفدان من المحصول مقيما بسعر السوق / قيمة المستلزمات للفدان من المحصول مقيما بسعر الظل
- معامل الحماية الاسمي للنواتج = اجمالى العائد الفدانى من المحصول مقيما بسعر السوق / اجمالى العائد الفدانى من المحصول مقيما بسعر الظل
- معامل الحماية الفعـــــال = الفائض الحدى للمحصول مقيما بسعر السوق / الفائض الحدى للمحصول مقيما بسعر الظل
- معامل الميزة النسبية = قيمة الموارد المحلية مقوما بسعر الظل / اجمالى العائد الفدانى من المحصول مقوما بسعر الظل

١. التحليل المالي والاقتصادي لبنود التكاليف والإيرادات لمحصولي القمح والأرز:

تعتبر دراسة التحليل المالي والاقتصادي لتكاليف الإنتاج والعائد الفداني للمحاصيل الزراعية أحد العناصر الهامة لدراسة مصفوفة تحليل السياسات الزراعية مقومة بالسعر المحلى (سعر السوق) وبالسعر العالمي (سعر الحدود) حيث تشتمل بنود التكاليف على تكلفة المورد المحلى متمثلة فى (أجور العمال، الآلات والحيوانات، المصروفات العمومية، وإيجار الأرض)، وتكاليف مستلزمات الإنتاج والتي تشتمل على (التقاوي، السماد البلدي، السماد الكيماوي، المبيدات). أما العائد فهو يمثل النواتج أو المخرجات وما هي إلا عبارة عن حاصل ضرب الكمية المنتجة من المحصول فى السعر المزرعى فى التقييم المالي وبضرب الكمية المنتجة فى سعر الحدود نحصل على العائد الاقتصادي الفداني وقد استخدم معامل تحويل الأسعار النقدية إلى أسعارها الظليلة على نحو ما يلي: للتقاوي= ١,٠٥، وللأسمدة الكيماوية =١,١، وللمبيدات =١,٢ وللعمل البشري = ٠,٦٧، وللآلات =١,١، ولباقي المدخلات = ١، وبالنسبة للأرض فحسبت قيمتها الاقتصادية

على أساس الفرصة البديلة وهي أفضل صافي عائد يتحقق للفدان وهو (قيمة الإيجار للفدان)، ويتم في هذا الجزء حساب التحليل المالي لبنود التكاليف والإيراد الفداني لمحصولي القمح والأرز والمحسوب بالأسعار المحلية وسعر السوق – ومقارنته بالتقييم الاقتصادي لبنود التكاليف والإيرادات والمحسوبة بالأسعار العالمية لحاصلات الدراسة .

جدول (٦): بنود التكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح والأرز مقيمة ماليا واقتصاديا لموسم ٢٠١٧/٢٠١٦.

البيـــــــان / المـــــوارد		القمح		الأرز	
		التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي
مـوارد محلية	عمالة بشرية	١٥٩٣	١٠٦٧,٣١	٢٥٨٣	١٧٣٠,٦١
	خدمة آلية	١٢٤٩	١٣٧٣,٩	١٢٤٨	١٣٧٢,٨
اجمالى تكلفة الموارد المحلية		2842	٢٨٤٢	٢٤٤١,٢١	٣٨٣١
مستلزمات إنتاج	تقاوي	٣٥٠	٣٦٧,٥	٣٠١	٣١٦,٠٥
	سماد بلدي	٢٥٧	٢٥٧	٢٤٤	٢٤٤
	سماد كيماوي	٧٥٨	٨٣٣,٨	٦٢٢	٦٨٤,٢
	مبيدات	١٥١	١٨١,٢	٢٣٥	٢٨٢
	مصاريف	٤٤٠	٤٤٠	٥٢٣	٥٢٣
اجمالى تكلفة مستلزمات الإنتاج		1956	١٩٥٦	٢٠٧٩,٥	١٩٢٥
الإيجـــــــار		٤١٩٣	٤١٩٣	٤١٩٣	٢٦٠٣
إجمـــالي التكالـــيف		٨٩٩١	٨٩٩١	٨٩٩١	٨٧١٣,٧١

النتائج بالجنية/فدان. المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة .

أ – تكلفه الموارد المحلية: تبين من الجدول (٦) أن القيمة المالية لإجمالي تكلفه الموارد المحلية بلغت حوالي ٢٨٤٢، ٣٨٣١ جنيه لكل من القمح والأرز علي الترتيب، في حين بلغت إجمالي قيمتها الاقتصادية بسعر الظل ٢٤٤,١٢-، ٣١٠٣,٤ جنيه علي الترتيب لحاصلات الدراسة ويتضح بان القيمة المالية اكبر من القيمة الاقتصادية لتكلفه المورد المحلي، تتوزع اجمالي تكلفه الموارد المحلية بين أجور عمال وخدمة آليه فبلغت القيمة المالية لأجور العمال حوالي ١٥٩٣، ٢٥٨٣ جنيه في حين بلغت القيمة الاقتصادية لأجور العمال حوالي ١٠٦٧,٣، ١٧٣٠,٦ جنيه لكل من القمح والأرز علي الترتيب ويتضح بان أجور العمال بالأسعار المحلية كانت اكبر من الأجور بالأسعار العالمية.

ب– مستلزمات الإنتاج: يتضح من الجدول (٦) أن القيمة المالية لإجمالي تكلفه مستلزمات الإنتاج لمحصولي القمح والأرز من أسمدة كيماوية ومبيدات وتقاوي كانت اقل من نظرتها المحسوبة بالتقييم الاقتصادي حيث بلغت القيمة المالية لمستلزمات الإنتاج لمحصولي القمح والأرز بالأسعار المحلية حوالي ١٩٥٦، ١٩٢٥ جنيه علي الترتيب ، بينما بلغت القيمة الاقتصادية لها حوالي ٢٠٧٩، ٢٠٤٩ جنيه علي الترتيب ويلاحظ أن الأسعار المحلية لتلك المستلزمات اقل من نظريتها العالمية وهذا يشير إلي تحمل الدولة لعبء قليل من دعم مستلزمات الإنتاج لتلك المحاصيل .

ج- الإيراد الفدانى: تم حساب الإيراد الفداني علي أساس سعر المساواة والذي ينتج من سعر الاستيراد (Cif) مضافا إليه ٠,٢٥ من سعر الاستيراد كتعريف جمركيه مضاف إليه الإيراد الفداني : تم حساب الإيراد الفداني علي أساس سعر المساواة والذي ينتج من سعر الاستيراد (Cif) مضافا إليه ٠,٢٥ من سعر الاستيراد كتعريف جمركيه مضاف إليه تكاليف التسويق والنقل مضروبا في الإنتاجية الفدانية للمحصول الاستيرادي (القمح)، أما الإيراد الفداني للمحصول التصديري فتم الحصول عليه بضرب الإنتاجية الفدانية فـي سعر التصدير (Fop)، وبلغ إجمالي الإيراد الفداني مقيم بالأسعار المحلية لكل من القمح والأرز حوالي ١٢٨١٥، ١٣٥٨٠ جنيه علي الترتيب في حين قيمه الإيراد الفداني مقيما بالأسعار العالمية حوالي ١٤١٧٤، ٢٠٨٦٤ جنيه علي الترتيب مما يعني أن الإيراد بالأسعار المحلية اقل من نظريتها بالأسعار العالمية.

٢. المؤشرات الاقتصادية لمصفوفات تحليل السياسات الزراعية:

تتمثل المؤشرات الاقتصادية لمصفوفات تحليل السياسات الزراعية لمحصولي القمح والأرز في معامل الحماية الاسمي للنواتج (NBCO)، ومعامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج (NBCD)، ومعامل الحماية الفعال (EPC)، ومعامل الميزة النسبية (معامل تكلفه الموارد المحلية) (DRC).

أ – **معامل الحماية الاسمي للنواتج (NBCO)**: يتبين من الجدول (٧) بالنسبة لمحصول القمح أن قيمه معامل الحماية الاسمي للنواتج بلغ حوالي ٠,٩٠ مما يعني وجود ضرائب ضمنية يتحملها المنتجون تقدر بنحو ١٠ % مما يعني أن المنتجون يتحصلون على ٩٠ % من قيمة إنتاجهم من الفدان بالسعر العالمي والبالغ حوالي ١٤١٧٤ ، جنيه، وانخفاض قيمه هذا المعامل عن الواحد الصحيح يعني عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة أو بمعني آخر انخفاض أسعار القمح المحلية عن السعر العالمي . وبالنسبة لمحصول الأرز فان قيمه معامل

الحماية الاسمي للنواتج اقل من الواحد الصحيح بلغ حوالي ٠,٦٥ مما يعني انخفاض الأسعار المحلية عن نظريتها العالمية، وان المنتجون لمحصول الأرز يتحملون ضريبة ضمنته تقدر بنحو ٣٥ % وعلى ذلك فيتحصل المنتجون على ٦٥ % من إنتاجهم من الفدان بالسعر العالمي والبالغ حوالي ٢٠٨٦٤ جنيه.

ب– معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج (NBCD): يتبين من الجدول (٧) انه بالنسبة لمحصول القمح أن قيمه معامل الحماية الاسمي لمستلزمات إنتاج هذا المحصول بلغ حوالي ٠,٩٤ مما يعني وجود دعم لمستلزمات إنتاج هذا المحصول ويتضح ضآلة الدعم لاقتراب قيمه المعامل من الواحد الصحيح ، مما يعني اقتراب السعر المحلي من السعر العالمي للمستلزمات ، ويقدر الدعم بنحو ٦ % من السعر العالمي لتلك للمستلزمات والبالغ حوالي ٢٠٧٩ جنيه، وبالنسبة لمحصول الأرز فبلغت قيمة معامل الحماية الاسمي لمستلزمات إنتاج الأرز حوالى ٠,٩٣ مما يعنى وجود دعم لمستلزمات الإنتاج يقدر بحوالى ٧٪ من السعر العالمى والبالغ حوالى ٢٠٤٩ جنية، ويتضح ضآلة الدعم المقدم لمستلزمات إنتاج الأرز لاقتراب قيمه معامل الحماية الاسمي للمستلزمات من الواحد الصحيح، مما يعني أن سياسة التحرر الاقتصادي والتي انتهجت رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج كانت في غير صالح منحني القمح والأرز فيما يخص أسعار مستلزمات الإنتاج.

ج- معامل الحماية الفعال (EPC): أوضحت النتائج في الجدول (٨) انه بالنسبة لمحصول القمح فقد قدر معامل الحماية الفعال بحوالي ٠,٨٣ مما يشير إلي وجود ضرائب ضمنية تقدر بنحو ١٧ % يتحملها منتجي هذا المحصول وانخفاض قيمه هذا المعامل عن الواحد الصحيح يعني أن هذا المحصول لا تتمتع بحماية من قبل الدولة وان منتجي القمح يتحصلون علي ٨٣ % من قيمة منتجاتهم بالسعر العالمي، وبالنسبة لمحصول الأرز فقد بلغت قيمه معامل الحماية الفعال بنحو ٠,٤٩ مما يشير إلي وجود ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٥١ % يتحملها المنتجون وان هذا المحصول لا يتمتع بحماية من قبل الدولة ، وان منتجي الأرز يتحصلون علي ٤٩ % من منتجاتهم من الفدان من الأرز بالسعر العالمي .

د- معامل الميزة النسبية (تكلفه الموارد المحلية) DRC: يتبين من نتائج جدول (٨) انه بالنسبة لمحصول القمح فقد بلغ معامل الميزة النسبية بنحو ٤٧ % ، وهذا يشير إلى وجود ميزه نسبيه في إنتاج القمح حيث أن إنتاج القمح محليا يعد أفضل من الاعتماد على استيراده من الخارج ، وقدر معامل الميزة النسبية لمحصول الأرز بنحو ٠,٢٧ ويشير انخفاض هذا المعامل إلى أن مصر لها ميزة نسبية في إنتاج محصول الأرز.

جدول(٧): نتائج قياس عناصر المصفوفة لأهم المتغيرات الإنتاجية والاقتصادية لكل من القمح والأرز لموسم ٢٠١٧/٢٠١٦.

	معمل الحماية الاسمي		معامل الحماية الفعال	معامل الميزة النسبية
	مستلزمات	النواتج		
القمح	٠,٩٤	٠,٩٠	٠,٨٣	٠,٤٧
الأرز	٠,٩٣	٠,٦٥	٠,٤٩	٠,٢٧

النتائج بالجنية/ فدان. المصدر: جمعت وحسبت من الجداول أرقام (٦).

د- نتائج مصفوفات السياسات الزراعية: باستخدام مؤشرات مصفوفات السياسات الزراعية لكل من القمح والأرز في الموسم ٢٠١٦ / ٢٠١٧ وذلك للوقوف على السياسات التي انتهجتها الدولة من انحرافات وتشوهات سعرية محلية بالمقارنة بنظريتها العالمية ، وتوضح نتائج مصفوفات السياسات جدول (٨) تلك الانحرافات والتشوهات فيما يلي:

١. إجمالي الإيرادات المالية المحققة: لمحصول القمح تقدر بحوالي ١٢٨١٥ جنيه في عام ٢٠١٧ وهي تقل عن القيمة الاقتصادية المقيمة بالأسعار العالمية (سعر الحدود) بنحو ٩,٦ % حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي ١٤١٧٤ جنيه للفدان، بينما بلغت الإيرادات المالية المحققة لمحصول الأرز حوالي ١٣٥٨٠ في عام ٢٠١٧ وهي تقل عن القيمة الاقتصادية للإيرادات المقيمة بالأسعار العالمية بنحو ٣٥ % حيث بلغت القيمة الاقتصادية للإيرادات حوالي ٢٠٨٦٤، مما يشير إلي أن منتجي تلك المحاصيل كانوا يتقاضون سعرا محليا اقل من نظيره بالأسعار العالمية.

٢. قيمه تكلفة مستلزمات الإنتاج: قدرت القيمة المالية لمحصول القمح بحوالي ١٩٥٦ جنيه للفدان في عام ٢٠١٧، وهي تقل عن القيمة الاقتصادية لتلك المستلزمات بنحو ٥,٩ % حيث بلغت القيمة الاقتصادية حوالي ٢٠٧٩ جنيه للفدان، في حين بلغت القيمة المالية للمستلزمات المتاجر فيها لمحصول الأرز حوالي ١٩٢٥ جنيه للفدان، وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بنحو ٦ % حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٢٠٤٩ جنيه للفدان، والفرق بين

القيمة المالية والقيمة الاقتصادية تبين انه لصالح المنتجين لتلك المحاصيل، حيث أن الدولة تحملت دعم مستلزمات إنتاج المحاصيل المذكورة بحوالي ١٢٣، ١٢٤ جنيه للفدان لكل من القمح والأرز علي الترتيب.

جدول (٨): مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصولى القمح والأرز لموسم ٢٠١٧/٢٠١٦م.

	التكاليف الإنتاجية الفدانية (جنية)				جملة التكاليف المتغيرة	إجمالي العائد الفداني	الفائض الحدي من الفدان*	الأريحية الفدانية
	مستلزمات الإنتاج	الموارد المحلية						
		العمل	الأرض	الجملة				
التقييم المالي	١٩٥٦	٢٨٤٢	٤١٩٣	٧٠٣٥	٤٧٩٨	١٢٨١٥	٨٠١٧	٣٨٢٤
التقييم الاقتصادي	٢٠٧٩	٢٤٤١	٤١٩٣	٦٦٣٤	٤٥٢٠	١٤١٧٤	٩٦٥٣	٥٤٦١
أثر السياسة الزراعية	ـ ١٢٣	٤٠١	-	٤٠١	٢٧٨	ـ ١٣٥٩	ـ ١٦٣٦	ـ ١٦٣٧
التقييم المالي	١٩٢٥	٣٨٣١	٢٦٠٣	٦٤٣٤	٥٧٥٦	١٣٥٨٠	٧٨٢٤	٥٢٢١
التقييم الاقتصادي	٢٠٤٩	٣١٠٣	٢٦٠٣	٥٧٠٦	٥١٥٢	٢٠٨٦٢	١٥٧١١	١٣١٠٩
أثر السياسة الزراعية	ـ ١٢٤	٧٢٨	-	٧٢٨	٦٠٤	ـ ٧٢٨٤	ـ ٧٨٨٧	ـ ٧٨٨٨

النتائج بالجنية / الفدان. *الفائض الحدي للفدان= جملة العائد الفداني- جملة التكاليف المتغيرة للفدان. المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم(٦).

٣. القيمة المالية لتكلفة الموارد المحلية: قدرت لمحصول القمح بحوالي ٧٠٣٥ جنيه للفدان في عام ٢٠١٧، وهي تزيد عن التكلفة الاقتصادية بنحو ٦ % والتي بلغت حوالي ٦٦٤٣ جنيه للفدان، بينما قدرت القيمة المالية لتكلفه الموارد المحلية لمحصول الأرز بحوالي ٦٤٣٤ جنيه للفدان وهي تزيد عن التكلفة الاقتصادية لتلك الموارد بنحو ١٢,٧ %، فقد كانت القيمة الاقتصادية بلغت حوالي ٥٧٠٦ جنيه للفدان، ويوضح الفرق أهمية المحصولين كمحاصيل غذائية إستراتيجية.

التوصيات

وتوصى الدراسة بالتالي :

١. العمل على زيادة دعم مستلزمات الإنتاج ، حتى تتوفر بأسعار مناسبة ، لكي نضمن حدود دنيا للسعر المزرعى للقمح تتناسب مع السعر العالمي.
٢. الحفاظ على الأسواق الخارجية للأرز، حيث أن مصر لها ميزة إنتاجية وسعرية فى محصول الأرز تساهم فى توفير النقد الأجنبي.

قائمة المراجع

أمل كامل عيد (٢٠١٥)، دراسة اقتصادية لاستجابة عرض محصول القمح في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد (١).

حسن يوسف محمد محمود (٢٠١١)، اقتصاديات إنتاج وتسويق أهم محاصيل الحبوب بمحافظة أسيوط ، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة، جامعة الأزهر بأسيوط، جمهورية مصر العربية.

حرب احمد السيد حسين البرديسي (٢٠١٥)، دراسة اقتصادية لتقييم آثر سياسات التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر على محصول القمح في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد (٤).

سلوى الحسيني بدوي، احمد حسن أبو شامة (٢٠١٥)، أثر السياسة الزراعية على إنتاج واستهلاك محصولي البرتقال والعنب في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد(٣).

صلاح الطراونة، محمود ياسين (٢٠٠٦)، تقييم السياسات الزراعية لمحصول البندورة في سورية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد الثاني والعشرون، العدد(٢).

عبد النبي عبد الحليم الشريف (١٩٩٣)، دراسة تحليلية لتقييم الآثار المترتبة للسياسات التسعيرية والانتاجية لأهم محاصيل الحبوب والبقوليات في جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث، العدد (٢).

عادل محمد مصطفى، أحمد محمد عبد الله، أسامة احمد البهنساوي، محي زين العابدين محمد درويش (٢٠١٥)، دور السياسات الزراعية في توجيه إنتاج أهم محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد (٤).

ممتاز ناجي محمد السباعي (٢٠١٥)، دراسة اقتصادية قياسية لاستجابة عرض أهم محاصيل الحبوب في مصر، مجلة الاسكندرية للعلوم الزراعية، المجلد الستون، العدد (٢).

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي (١٩٩٣)، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، دراسة آثر التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولي للأراض القديمة والجديدة، مشروع بحثي، بيانات غير منشورة.

وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٥)، قطاع نقطة التجارة الخارجية، إحصاءات تجارة خارجية، بيانات الصادرات والواردات.

يمنى شحاته مصطفى (٢٠١٤)، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على محصول الطماطم في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع والعشرون، العدد (٤ ب).

مراجع باللغة الإنجليزية

Minot, N. (2009), *Using GAMS for Agricultural Policy Analysis*, International Food Policy Research Institute, Washington, USA.

Parappurathu, S. (2013), "Partial equilibrium model for agricultural policy analysis", National Center for Agricultural Economics and Policy Research, New Delhi- 110012, India

Mankiw, N. G. (2010), *Macroeconomics*, Seventh edison, Worth Publishers, 41 Madison Avenue, New York, NY 10010, USA.